الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 2 من شعبان 1440 هـ/ 7 أبريل 2019 – السنة الثانية عشرة – العدد 3411

الوسط Sunday 7th April 2019 - 12 th year - Issue No.3411

النفط الكويتي يرتفع إلى 69.24 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 21 سنتا في تداولات أول امس ليبلغ 69ر24 دولار امريكي مقابل 69ر03 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول أول امس مرتفعة 94 سنتا لتبلغ عند التسوية 34ر70 دولار للبرميل وصعدت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 98 سنتا لتسجل عند التسوية 08ر63 دولار للبرميل.

مؤشر السوق العام ارتفع بنحو 7.4 بالمئة

«الشال»: 817.2 مليون دينار سيولة البورصة في مارس

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أداء بورصة الكويت – مارس 2019 ، لقد كان أداء شهر مارس موجباً مقارنة بأداء شهر فبراير، حيث ارتفعت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة مع أداء موجب لجميع المؤشرات. حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 9.2%، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 3%، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 7.4% وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 9%.

وحققت سيولة البورصة في شهر مارس مستوى مرتفع مقارنة بسيولة شهر فبراير، حيث بلغت السيولة نحو 817.2 مليون دينار كويتي مرتفعةً من مستوى 438.7 مليون دينار كويتي لسيولة شهر فبراير. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر مارس بحدود 38.9 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بنحو 50.8% عن معدل تلك القيمة لشهر فبراير حين بلغت 25.8 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الربع الأول (أي في 60 يوم عمل) نحو 1.866 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للربع الأول نحو 31.1 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 64.9% مقارنة بمعدل قيمة التداول للربع الرابع من عام 2018 البالغ نحو 18.9 مليون دينار كويتي، ونحو 150.5% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للربع الأول من عام 2018 البالغ نحو 12.4 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً، بنحو 84.6% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي. ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.9% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و6 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.1% فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 7.9% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة. أما التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه. سوق المزادات: وحظي بنحو 39.5 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.005% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر مارس 2019، فكانت كالتالي:

السوق الأول: حظي بنحو 704.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 86.3% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 91.2% من سيولته ونحو 78.7% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 8.8% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 5 شركات ضمنه على نحو 76.3% من سيولته.

السوق الرئيسي: وحظي بنحو 112.3 مليون دينار كويتي أو نحو 13.7% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 79.6% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 20.4% من سيولته، ولا بأس من

سوق مسقط يعمق خسائره منذ بداية العام إلى 7.9 بالمئة

فيما يخص الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة في مارس 2019، أضاف تقرير الشال الأسبوعي لقد كان أداء شهر مارس موجباً لغالبية الأسواق المنتقاة لعدد 14 سوقاً، حيث حقق خلاله 9 أسواق مكاسب بينما حققت 5 أسواق خسائر، مقارنة مع أداء أفضل في شهر فبراير إذ كان عدد الأسواق الرابحة 10 والخاسرة 4. وبانتهاء شهر مارس انتهى الربع الأول من العام الجاري بحصيلة إيجابية أيضاً، حقق خلاله 12 سوقاً مكاسب مقارنة بمستويات مؤشراتهم في نهاية العام الفائت، بينما حقق سوقان خسائر للربع الأول من العام الجاري.

أكبر الرابحين في شهر مارس كانت بورصة الكويت إذا اعتمدنا مؤشر الشال الذي كسب نحو 9% في شهر واحد، بينما كسب المؤشر العام لبورصة الكويت نحو 7.4%، ليأتي ثالثاً بعد السوق الهندي الذي حقق المركز الثاني خلال شهر مارس حين أضاف مؤشره نحو 7.8% في شهر واحد، وقفزت مكاسبه بموقعه من أقل الأسواق الخاسرة في أدائها منذ بداية العام إلى المركز الثامن ضمن الأسواق الرابحة وبمكاسب بنحو 7.2%. رابع أكبر الرابحين كان السوق الصيني بمكاسب بنحو 5.1%، مستمراً بموقعه أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب لمؤشره بنحو 23.9%، تلاهم في الترتيب السوق السعودي بمكاسب بنحو 3.8% في شهر واحد، ومكاسب بنحو 12.7% منذ بداية العام.

أكبر الخاسرين خلال شهر مارس سوق مسقط بفقدان مؤشره نحو 3.9%–، ليعمق خسائره منذ بداية العام إلى نحو 7.9%–. ثاني أكبر الخاسرين كان سوق أبوظبي بخسائر بحدود 1.2%–، لينتقل إلى قاع ترتيب الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بنحو 3.2%. ثالث أكبر الخاسرين كان السوق الياباني الذي فقد مؤشره خلال شهر مارس نحو 0.8%–، وأنهى الشهر في المركز العاشر منذ بداية العام بمكاسب بنحو 6%. وكان سوق دبي أقل الخاسرين خلال شهر مارس بخسائر طفيفة بلغت نحو 0.03%–، يأتي بعده السوق القطري بنحو 0.04%–.

منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على ثلث واردات العالم من السلاح

بخصوص تجارة السلاح قال تقرير الشال الأسبوعي أنه في آخر تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر في 19 مارس 2019، مقارنة لكميات تجارة السلاح ما بين الحقبة 2009–2013 والحقبة 2014–2018، خلاصتها ارتفاع كمياتها بنحو 7.8%. المفارقة في تلك الأرقام هي، أن واردات الأسلحة انخفضت في كل مناطق العالم الجغرافية، بينما ارتفعت بنسبة 87% لمنطقة الشرق الأوسط، رغم أنها الحقبة التي شهدت بداياتها –2014– إنهيار أسعار النفط. وفي سبعينات القرن الماضي، ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية حتى بدايات ثمانيناته، وأعقبها إنهيار أسعار النفط في ثمانينات ذلك القرن، وكانت الحقبة التي إشتعلت فيها الأحداث الجيوسياسية العنيفة –حرب الثمان سنوات بين العراق وإيران– ما أدى إلى إستهلاك الكثير من مدخرات السبعينات في عمليات تمويل صفقات السلاح.

وقدر التقرير نصيب منطقة الشرق الأوسط من كميات السلاح المصدرة للحقبة 2014–2018 بنحو 35% أي أكثر من ثلث واردات العالم، وإحتلت المملكة العربية السعودية صدارة الدول المستوردة على مستوى العالم بزيادة بنسبة 192% عن الحقبة السابقة لها. وجاءت مصر في المرتبة الثالثة بزيادة بنحو 206% في وارداتها ما بين الحقبتين، وزادت واردات إسرائيل بنحو 354%، وقطر بنحو 225%، والعراق بنحو 139%، بينما انخفضت واردات سوريا بنحو 87%. ذلك يعني أن تخصيص الموارد المالية التي أصبحت شحيحة بعد فقدان أسعار النفط –وبعض مستوى إنتاجه– نحو 40% من مستويات عام 2013، بات يضغط بشدة على نصيب متطلبات التنمية منها، وهو مبرر مهم لنزوع كل تلك الدول إلى دعم جهود السلام.

على النقيض، تحقق صادرات السلاح لدول متقدمة وأخرى ناشئة واقتصاداتها متنوعة، نمواً مطلق ونسبي في تلك الصادرات، فالولايات المتحدة الأمريكية زادت من حجم صادراتها في الحقبة الأخيرة بنحو 29%، ومعها زاد نصيبها من صادرات السلاح في العالم من نحو 30% للحقبة 2009–2013، إلى 36% للحقبة 2014–2018، وذهب نحو 52% من تلك الصادرات إلى الشرق الأوسط. مثلها زادت فرنسا صادراتها من السلاح بين الحقبتين بنحو 43%، وحتى ألمانيا منزوعة السلاح تقريباً زادت من صادراتها منه بين الحقبتين بنحو 13%. وزادت الصين، خامس أكبر المصدرين للسلاح صادراتها منه قليلاً بين الحقبتين بنحو 2.7%. ويذكر التقرير بأن روسيا فقط فقدت نحو 17% من مستوى صادراتها من السلاح بين الحقبتين، والسبب هو انخفاض صادراتها لكل من الهند التي دخلت حقبة تصنيعه والتي انخفضت وارداتها بين الحقبتين بنحو 24%، وفنزويلا نتيجة أوضاعها البائسة بعد أن كانت مستورد رئيسي عندما كانت تملك الأموال.

ما أردنا التنبيه إليه هو أن صادرات السلاح للدول المصدرة له يعني خلق فرص عمل وتطوير تقنيات تدعم من موقعها التنافسي في الصراع على التفوق الاقتصادي، بينما يعني للدول المستوردة فقدان فرص عمل بسبب شحة الموارد المتاحة لتمويل التنمية. ويعني للدول المصدرة فرص عمل جديدة إستعداداً لما بعد إنتهاء مراحل الصراع في الدول المستوردة تحت بند إعادة بناء ما دمرته الحروب، بينما يعني للدول المستوردة استمرار إستنزاف مواردها المالية الشحيحة في تمويل مراحل إعادة البناء. والمثال على أرض الواقع هو ما آلت إليه الأمور في حقبة ثمانينات القرن الفائت، وهو مثال يفترض إجتناب تداعياته بدلاً من تكرارها في حقبة ما بعد عام 2014.

«التجاري» يستعرض خدماته الرقمية عبر برنامج «ديوانية الياقوت والأنصاري»

مسؤولو البنك في برنامج ديوانية الياقوت والأنصاري

استضاف برنامج «ديوانية الياقوت و الأنصاري» الذي يُبث عبر إذاعة «نبض الكويت 88.8» البنك التجاري الكويتي في حديث حول الخدمات الرقمية المتطورة التي يوفرها البنك لعملائه، حيث قام مذيعي البرنامج خالد الأنصاري و طلال الياقوت بمحاورة خليل القطان رئيس إدارة الخدمات المصرفية الرقمية حول الخدمات المصرفية الرقمية التي يوفرها البنك لعملائه.

وقد استهل خليل القطان حديثه عن جهود البنك الرامية إلى التحول الرقمي لكافة الخدمات المصرفية المقدمة لجمهور عملائه، والتي تُوجت مؤخراً بإطلاق خدمة مبتكرة هي الأولى من نوعها في الكويت وهي خدمة Tijari Pay لتحويل الأموال فيما بين عملاء التجاري باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة QR Code، مشيراً بأن هذه الخدمة تقدم مجموعة متنوعة من الخيارات المرتبطة بعمليات الدفع والتحصيل فيما بين مستخدمي خدمة «Tijari Pay» كما تُمكن العميل من إجراء معاملاته المالية اليومية بشكل آمن وسريع، حيث أنه وبمجرد تفعيل خدمة «Tijari Pay»، يتم إنشاء رمز الاستجابة السريعة (الكيو آر كود) الخاص بالمستخدم والذي يستطيع من خلاله تعبئة وتحويل الأموال إلى حساب «Tijari Pay». بالإضافة إلى ذلك، يستطيع مستخدمو خدمة «Tijari Pay» دفع / تحصيل الأموال فيما بينهم من خلال مشاركة / إجراء المسح الضوئي لرمز الاستجابة السريعة QR code وتحميل هذا الرمز على هواتفهم الذكية بسهولة وبشكل آمن وسريع لإتمام المعاملة وهذه الخدمة مجانية ولا تتضمن أية رسوم تحويل وهي قناة سريعة وآمنة لإجراء عمليات الدفع الغير نقدية .

ومن جانبها استعرضت نورا كايد – مدير تنفيذي – رئيس الخدمات المصرفية الشخصية ، مميزات حملة تحويل الرواتب والموجهة للموظفين الكويتيين والوافدين في القطاع الحكومي والخاص وكذلك المتقاعدون والتي حملت عنوان «راتبك وفوقه كاش».التي أطلقها البنك في فبراير والممتدة حتى 31 ديسمبر 2019. وعن آلية الانضمام إلى هذه الحملة والاستفادة من المزايا التي توفرها، أشارت بأنه باستطاعة أي موظف كويتي راتبه يزيد عن 500 دينار كويتي سواء تم تعيينه حديثاً أو في الخدمة الفعلية من سنين القيام بتحويل راتبه إلى البنك والاستفادة من مزايا هذه الحملة والحصول على هدية نقدية فورية مضمونة بقيمة 250 دينار كويتي أو قرض بدون فائدة بقيمة خمس أضعاف الراتب و بحد أقصى 10،000 دينار كويتي، بالإضافة إلى الدخول تلقائياً في السحب الأسبوعي على جائزة مقدارها 1،000 دينار كويتي.

و من جانبها تناولت هنادي الهنيدي المدير الإقليمي – قطاع الخدمات المصرفية للأفراد ، مزايا حساب النجمة والجوائز المميزة التي يقدمها البنك لعملاء هذا الحساب، حيث يوفر الحساب لعملائه الآن أكبر جائزة سنوية نقدية ليس فقط على مستوى الكويت، ولكن على مستوى العالم بمبلغ وقدره مليون ونصف مليون دينار كويتي .

وفي الختام، توجه البنك التجاري الكويتي بالشكر الجزيل لأسرة الإعداد والتقديم في برنامج «ديوانية الياقوت والأنصاري» على حسن الاستضافة واعداً جمهور العملاء بتقديم المزيد من الخدمات المصرفية المبتكرة التي تلبي احتياجاتهم وترتقي لمستوى تطلعاتهم.

«وربة» يحقق 12.7 مليون دينار صافي أرباح

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بنك وربة 2018 لقد أعلن البنك عن نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 12.7 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 5.3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 70.9% مقارنة مع 7.4 مليون دينار كويتي لعام 2017. ويعود الفضل في ارتفاع أرباح البنك الصافية،

إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بما قيمته 10.5 مليون دينار كويتي أو بما نسبته 52.1%.

ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى أرباح البنك خلال الفترة (2011–2018): وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 11.44 مليون دينار كويتي أو بنسبة 30%، وصولاً إلى 49.55 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 38.11 مليون دينار كويتي لعام 2017، نتيجة ارتفاع غالبية بنود الإيرادات التشغيلية، أهمها بند صافي إيرادات التمويل الذي ارتفع بنحو 5.5 مليون دينار كويتي أو بنسبة 19.1%، وصولا إلى نحو 34.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 28.6 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الإستثمار بنحو 4.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 10.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.4 مليون دينار كويتي. بينما كان الإنخفاض الوحيد لبند إيرادات أخرى بنحو 283 ألف دينار كويتي أو بنسبة 93.4%. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ الارتفاع نحو 957 ألف دينار كويتي أي بنسبة 5.3%، وصولاً إلى نحو 18.96 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 18 مليون دينار كويتي. وشمل الإرتفاع بند تكاليف موظفين وبند مصروفات عمومية وإدارية ما مجمله 1.09 مليون دينار كويتي، فيما انخفض بند الإستهلاك بنحو 129 ألف دينار كويتي مقارنة مع نهاية عام 2017.